كلمة ونص

يونس خلف

الحلول بالبدائل..!

السؤال الذي يبدو مشروعاً اليوم في ظل التحديات التي تواجه الحياة المعيشية اليومية للناس ولاسيما في المناطق التي لا تزال شرايين الحياة مقطوعة عنها بدءاً من الطرق البرية والاتصالات والكهرباء والمحروقات: كيف تستمر الحياة في هذه المناطق، وماذا يجب أن يفعل أصحاب الشأن وأبناء هذه المناطق لمواجهة هذه التحديات والتأسيس لإيجاد إستراتيجية دائمة توفر البدائل المناسبة في الأزمات؟

وإذا كان الأمن الغذائي يعني ضرورة أن يكون جميع الناس قادرين في جميع الأوقات على الحصول على الغذاء الذي يحتاجونه لممارسة حياة ملؤها الصحة والنشاط والتمتع بالأمن الغذائي الذي يتجسد عملياً عبر توافر الأغذية وفرص الحصول عليها واستخدامها بأفضل طريقة ممكنة فإنه علينا أن نفهم من أين يأتي غذاؤنا حتى نتخذ القرارات السليمة بشأن الطريقة التي يمكن أن نوفر بها الغذاء لكل فرد.

ونأخذ المثال اليوم من الحسكة التي نرى أن من يتحمل مسؤولية تخديمها وتحقيق أمنها الغذائي وتجاوز التحديات التي تواجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية فيها هم أبناء المنطقة أنفسهم بدءاً من الفلاح والعامل والمثقف مروراً بالمؤسسات الزراعية والتعليمية وصولاً إلى المسؤولين عن القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وأصحاب القرار المحلي فيها. ولسنا بحاجة إلى أمثلة أو تبريرات كثيرة عن التاريخ النضالي الوطني لسكان المحافظة والقدرات الرائعة المتوفرة فيها والتي تؤهلها للمشاركة الفاعلة والمؤثرة في عملية التنمية من خلال الارتقاء بالمهام والمسؤوليات وممارسة الرقابة على مستوى الأداء وجديته لأن التنمية المنشودة اليوم في محافظة الحسكة هي إيجاد البدائل القادرة على مواجهة تحديات الحياة المعيشية اليومية للناس وهي ضرورة ملحة في هذه الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهنا بتحدياتها المستمرة متأثرة بشكل أو آخر بالمتغيرات، ولعل الحاجة تتطلب اليوم آليات عمل للتنفيذ تضمن استعادة الزراعة عافيتها وعودة المنشآت المتوقفة إلى العمل والبدء بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتلبية احتياجات سكان المحافظة الملحة.

قوائم لإعادة الدعم لبعض المحامين

نقيب المحامين لـ«الوطن»: لجنة لتسوية وضع المحامين خارج القطر مالياً وتنظيمياً

| محمد منار حميجو

كشف نقيب المحامين الفراس فارس أنه سوف يتم تشكيل لجنة لتسوية وضع المحامين خارج القطر مالياً وتنظيمياً وذلك وفق القانون وقرار المؤتمر العام للنقابة، موضحاً أن مهمة اللجنة سيكون هو استقبال الطلبات من المحامين خارج القطر ودراسة كل حال على حدة ثم تقديم المقترحات عن كل حالة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين فارس أنه وفق التدقيق المبدئي فإن نسبة المحامين خارج القطر بين ١٠ إلى ١٥ بالمئة.

وفي الغضون لفت فارس إلى أنه يتم العمل حالياً على تنظيم طابع ليزري سيتم وضعه على الوكالات القضائية الخاصة بالنقابة بحيث يتم جمع كل الطوابع التي تحتاجها الوكالة القضائية بهذا الطابع الليزري وذلك تخفيفاً للنفقات.

وفيما يتعلق بموضوع المحامين الذين شملهم قرار الاستبعاد من الدعم أكد فارس أنه تم رفع قائمة بعدد من المحامين الذين شملهم قرار الاستبعاد من الدعم إلى الحكومة وحالياً بانتظار أن يتم إعادتهم إلى الدعم.

وبالنسبة للاختبار التي تجريه النقابة للانتساب إليها بين فارس أن الاختبار من الممكن أن يجري في نهاية الشهر القادم أو في بداية تشرين الثاني من دون أن يذكر أي تفاصيل أخرى عن موضوع الامتحان، لافتاً إلى أنه يحق لمن تجاوز سن الخامسة والأربعين من العمر أن ينتسب إلى النقابة ولكن لا يستفيد من المزايا المالية التي يحصل عليها من انتسب للنقابة تحت هذا السن من الراتب التقاعدي ومعونة التقاعد والوفاة وهذا وفق القانون.

وكانت النقابة أجرت خلال العام الحالي اختبارين للانتساب للنقابة منذ أن اتخذ المؤتمر العام لنقابة المحامين قراراً باعتماد الاختبار كشرط للانتساب إليها.

وبين فارس أنه تم تفعيل التأمين الصحي للمحامين وذلك وفق العقد الذي تم توقيعه مع المؤسسة السورية للتأمين وفق شروط مقبولة وهي تغطي قسماً كبيراً من الاحتياجات الطبية، مشيراً إلى أنه في بداية تنفيذ العقد لابد من بعض الصعوبات التي من الممكن أن تواجه تطبيقه ويتم معالجتها مباشرة.

ولفت فارس إلى أن هناك العديد من الأمور التي يتم دراستها لمصلحة المحامين وتحسين وضعهم من دون أن يذكر تفاصيل أخرى عن طبيعة هذه الأمور التي يتم دراستها.

وفيما يتعلق بمشروع مرسوم قانون النقابات الموحد بين فارس أنه لم يأت بعد رد من الحكومة حول المذكرة التي رفعتها النقابة والمذكرة المشتركة التي تم رفعها من النقابات المعنية في هذا الموضوع والتي تضمنتا الملاحظات على هذا المشروع، مشيراً إلى أنه تم الطلب في المذكرتين استشارة المحكمة الدستورية العليا ولجنة الشؤون التشريعية والدستورية في مجلس الشعب ومن عدة جهات قانونية وتشريعية أخرى.

> ١٥ بالمئة نسبة المحامين المغتربين

أزمة فقدان أدوية السرطان تعود إلى الواجهة.. ووزارة الصحة لا تجيب

معاون مدير عام البيروني: بعض الأصناف المخصصة لعلاج الأورام الخبيثة غير متوفرة حالياً

| الوطن

عادت الأزمة المتعلقة بأدوية علاج مرضى السرطان إلى الواجهة مجدداً بعد فقدانها من أغلبية المشافي الحكومية، في حين تتوافر الأدوية ذاتها في بعض الصيدليات والسوق السوداء بأسعار مرتفعة جداً ما يحمل المرضى تكاليف مرتفعة جداً.

ورصدت «الوطن» فقدان تلك الأدوية في المشافي الحكومية بمحافظتي حماة واللاذقية وفي مشفى البيروني الجامعي بدمشق وريفها بحسب شكاوى المرضى، وللوقوف على الأسباب يقول معاون مدير عام مشفى البيروني الدكتور محمد العواك، لـ«الوطن»: إن «بعض الأصناف المخصصة لعلاج الأورام الخبيثة غير متوافرة حالياً»، موضحاً أنه «يتم تأمين الأدوية السرطانية أو البيولوجية أو الهرمونية في المشفى بشكل عام عن طريق استجرار المركزي من وزارة الصحة والمؤسسة العامة للتجارة الخارجية «فارمكس» والأخيرة هي المسؤولة عن المناقصات واستجرار كل أنواع الأدوية ضمن أطر قانونية معينة يتم من خلاله إرساء العروض على بعض الشركات وبحسب الصنف الدوائي الذي تنتجه كل شركة ويتم توريده تباعاً إلى المشفى».

وأوضح أن «المشفى يطلب الحاجة السنوية من الأدوية عن طريق لجنة الدواء العليا بالمشفى وترفع القوائم إلى وزارة الصحة بالتنسيق مع «فارمكس» وهي بدورها تقوم بإجراء العقود وتوريد الدفعات تباعاً»، مبيناً أنه «منذ فترة بسيطة توفر في المشفى أكثر من ٨٠ بالمئة من جميع أصناف الأدوية بما فيها الأجنبية لكن مع الاقتراب من فترة نهاية العام هذه فالحاجة السنوية من الأدوية تبدأ بالنفاذ».

وأوضح العواك أن «التأخير أحياناً بتوريد الأدوية السرطانية إلى المشفى يأتي نتيجة التأخر بالاستلام والتسليم وبسبب الأنظمة والإجراءات القانونية وعقود معينة تعمل «فارمكس» وفقاً لها إضافة إلى بعض الشركات والموردين الذين يطلب منهم الأدوية اللازمة لكن لايقومون بتقديمها، مؤكداً أن ٩٥ بالمئة من أدوية السرطان هي أدوية مستوردة».

وفي السياق نفسه، أكد عدد من مرضى السرطان أن فقدان أدويتهم العلاجية يدفعهم للجوء إلى مصادر أخرى لتأمينها منها السوق غير النظامية بأسعار مرتفعة تصل إلى أكثر من مليون ونصف مليون ليرة سورية للجرعة الواحدة وسط مخاوف من عدم فعالية تلك الأدوية في العلاج لأنها من مصادر مجهولة.

ولتوضيح آلية الرقابة على الأدوية السرطانية التي يشتريها المريض من السوق السوداء ومصادر أخرى، قال الدكتور العواك: إنه «عندما يقوم المريض بشراء عبوة دواء خارجية يتم التأكد من العيار الدقيق وكمية الدواء المطلوبة وأن العبوة بحالة جيدة ولا يتسرب الدواء خارجها».

كما أكد أنه «من ضمن خدمات مشفى البيروني غرف حلّ الدواء وتسريب الدواء المراقبة بالكاميرات، وأنه عند البدء بحلّ الدواء سواء المأخوذ من صيدليه المشفى أم الخارجي يتم إعلام المريض أو المرافق له بذلك، ويتم فتح العبوات أمامه وإعلامه بموعد إعطائه الدواء».

وتبقى التوضيحات فيما يتعلق بملف الأدوية المعالجة للأورام الخبيثة التي باتت أسعارها تكوي جيوب المرضى وتُجبر البعض على التخلي عن إكمال رحلة العلاج مهددةً استمراريتهم بالحياة، برسم وزارة الصحة التي لم تجب حتى الآن عن تساؤلات طرحتها الصحيفة عليهم في هذا الشأن، وسط تأجيل مستمر من المكتب الصحفي لديها.

رئيس غرفة الزراعة: بدء التصدير إلى مصر

تفاح السويداء ينتظر التسويق.. والمزارعون يشتكون من تقصير حكومي

| السويداء- عبير صيموعة

اشتكى مزارعو التفاح في المحافظة لـ«الوطن» من تقصير إجراءات الجهات المعنية وعدم اتخاذها أي قرارات مجدية تسهم في تصريف مواسمهم من التفاح.

وأكدوا لـ«الوطن» عجز تلك الجهات وعلى مر سنوات عن وضع خطة تسويقية لإنتاجهم سواء بتصريفه عن طريق السورية للتجارة التي وضعت شروطاً شبه تعجيزية لاستقبال إنتاجهم من التفاح أو عن طريق إيجاد أسواق خارجية واسعة يستطيعون من خلالها بيع مواسمهم التي باتت عملية تصريفها عبئاً وهماً بعد ما قدموه من اهتمام وخدمات لأشجارهم في ظل ارتفاع تكاليف عملية الإنتاج فضلاً عن عدم إقامة معامل العصائر والمنتجات الغذائية التي من شأنها تصريف إنتاجهم وخاصة لأصناف التفاح الثالث أو المتساقط منه.

وتساءل الجميع عن عدم قيام تلك الجهات بوضع خطط تسويقية استباقية تضمن للمزارعين تصريف إنتاج مواسمهم التي تعتبر مصدر رزقهم فضلاً عن أنها المصدر الأساسي لتأمين تكاليف معيشتهم الأمر الذي أبقاهم تحت رحمة التجار والسماسرة الذين لم يقدموا سعراً للتفاح بأكثر من ١١٠٠ ليرة للكيلو واحد «دوغما» أي شراء المحصول من باب الحقل كاملاً من دون فرز، مؤكدين أنه رغم الغبن في عملية الضمان تلك إلا أنها شكلت بالنسبة للكثير منهم البارقة الوحيدة لتصريف إنتاجهم من جراء ارتفاع أجور عملية القطاف والفرز في ظل عدم وجود الأعداد الكافية من الصناديق المفترض تأمينها من الجمعيات الفلاحية لزوم التعبئة فضلاً عن أجور النقل المهولة التي أبقت الأغلبية العظمى منهم في حالة من القلق والتخوف من الخسارة لعجزهم عن القيام بعمليات القطاف والفرز والنقل.

كما أشار العديد من المزارعين الراغبين ببيع إنتاجهم للسورية للتجارة إلى عجز فرع الشركة عن تأمين الصناديق المطلوبة لعمليات الفرز لنقلها للفرع الأمر الذي أدى إلى بقاء محاصيلهم من دون قطاف وبانتظار تأمين الصناديق بالأعداد المطلوبة.

رؤساء الجمعيات الفلاحية في المحافظة أكدوا لـ«الوطن» التواصل مع فرع السورية للتجارة وتزويدها بأسماء المزارعين الراغبين بتسويق محاصيلهم إلى الفرع وضمن جداول عن طريق اتحاد الفلاحين في السويداء إلا أن ما وصل من تلك الصناديق لم يغط ٣٠ بالمئة من حاجة كل مزارع الأمر الذي زاد من تخوف المزارعين وقلقهم حول تصريف تفاحهم بالوقت المناسب.

بدوره مدير فرع الشركة السورية للتجارة في السويداء ربيع غانم أوضح لـ«الوطن» أن الشركة قامت بتوزيع ٥٠ ألف صندوق على الوحدات الإرشادية بناء على جداول اتحاد الفلاحين كدفعة أولى على أن يتم توزيع الدفعة الثانية قريباً بما يتناسب مع حجم التخزين ضمن وحدات التخزين في الشركة.

رئيس غرفة الزراعة في السويداء حاتم أبو راس أوضح لـ«الوطن» أن لا علاقة للغرفة بقضية تأمين الصناديق البلاستيكية للمزارعين لأنها تتم عبر الجمعيات الفلاحية بعد دراسة تلك الجمعيات لاحتياجات المزارعين، مؤكداً أن هم الغرفة حالياً هو ضرورة تزويد برادات تخزين التفاح بمادة المازوت لزوم تشغيل مجموعات التوليد في حال لم يتم تزويدها بخط كهربائي دائم لتبريد الإنتاج وإلا فإننا سنخسر كامل إنتاج المحافظة من التفاح.

علماً أن محافظ السويداء وعد بالتواصل مع شركة الكهرباء لتأمين خط تغذية دائم للمناطق التي توجد ضمنها برادات التفاح في المحافظة مع محاولة توزيع كميات كافية من المازوت للبرادات ذات المواقع البعيدة، مؤكداً ضرورة الإسراع في اتخاذ تلك الإجراءات وترجمة تلك الوعود لأن موسم القطاف قد بدأ.

أما عن منافذ التصدير الخارجية للمنتج فأكد أبو راس أن طريق التصدير إلى مصر مفتوح وبدأت عمليات الشحن منذ أيام بعد قيام المزارعين بإجراء عمليات التحليل للأثر المتبقي للمبيدات عن طريق مخابر الأردن، متمنياً إقامة المخبر المختص قريباً في سورية لتخفيف التكاليف على المزارعين مع إشارته إلى قيام الغرفة بالبحث عن أسواق خارجية أخرى لشحن التفاح وتصديره براً وبحراً.